المعادية للامبريالية ) · وهو في الوقت نفسه الرد الاميركي الاول على انضمام الثورة الايرانية الى قوى التغيير وتخليها عن دور الدركي · واذا كانت الثورة الايرانية قد ادت الى حصول خرق في خطوط الدفاع الاميركية عن منابع النفط العربية ، فان المعاهدة هي التدبير الوقائي لسد الخرق وبناء خط دفاعي جديد · ولكن سد الخرق لا يمثل سوى مرحلة دفاعية تتبعها عادة مرحلة الهجوم المعاكس الذي سيستهدف في هذه الحالة ضرب قوى التغيير الاساسية في المنطقة (سورية، العراق ، ايران ، الثورة الفلسطينية ) ، وهذا ما يجعل تعزيز مواقع قوى التغيير ضرورة امنية من الدرجة الاولى ·

ويحاول الاميركيون اعطاء المعاهدة صفة سلمية · ويركزون على انها لا تستهدف سوى التهدئة وتأمين الاستقرار · ولقد برهنا على خطأ هذه المقولة ، واثبتنا ان لا علاقة للمعاهدة بالاستقرار ، وان هدفها الوحيد هو تعزيز الدفاع استعدادا للانتقال الى الهجوم · وبما ان الهجوم يتناقض مع الاستقرار ، فان بالامكان اعتبار المعاهدة عاملا جديدا من عوامل عدم الاستقرار ·

وهناك عنصر آخر يدفعنا الى التأكيد على مسألة عدم الاستقرار · ويتمثل هذا العنصر في رد الفعل السوفياتي على التحالفات التي تعقد في المناطق المجاورة له · فلقد برهنت الحرب الكمبودية التي اعقبت التحالف بين بكين ونظام بول بوت، على ان موسكو مستعدة للرد بعنف على مثل هذه التحالفات الاستفزازية · فهل يمكننا بعد ذلك كله اعتبار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، بكل ما تمثله من استفزاز ، عملا تهدئويا كما يقول الاميركيون ؟

□

ان نتائج الزلزال الايراني تتجاوز حدود ايران الى المنطقة بأسرها · وتؤثر في الوقت ذاته على ميزان القوى العالمي · ولقد هز هذا الزلزال حتى الآن مرتكزات السياسية الاميركية · وقد ينجم عنه تغيرات جذرية تؤدي الى تصفية التهدئة القسرية التي فرضها الاستعمار القديم على شعوب الشرق الاوسط ، ثم تابع الاستعمار الجديد لفرضها بأساليب اخرى ، كما قد ينجم عنه هجوم امبريالي معاكس ( بقوى مصرية ـ اسرائيلية ) يعيد التهدئة القسرية الى ما كانت عليه· والاحتمالان مفتوحان بشكل متساو، ولا يقرر النتيجة النهائية سوى ميزان القوى العملي بين قوى التغيير وقوى الحفاظ على الوضع الراهن ، وقدرة قيادات الطرفين على استخدام هذا الميزان ·